

## الازمة الاقتصادية العالمية

اسبابها وعلاجها

يقاسي العالم منذ بضع سنوات خلت ازمة اقتصادية لم يسبق ان وقع نظيرها في تاريخ الحضارة من حيث شدتها ونتاجها وبعد مداها. وقد بلغت اشدها في السنة الحالية اذ اجتاحت العالم بأجمعه فلم يبق بلداً الا وتداعت اركانه الاقتصادية وحل فيه من الصواعق المالية الشيء الكثير مما خيرناه بأنفسنا وقرأنا عنه وحملت الاسلاك البرقية اخباره اليها

واتخذت كل امة تجاه هذا الخراب الدائم ما استطاعت من الاجراءات الاحتياطية كالحواجز الجمركية مثلاً وتدخل الحكومات مباشرة في شؤون الانتاج والتصرف فظناً منها انها بهذه الوسائل المستنبطة تحتفظ بمقامها المالي والاقتصادي فأحدثت هذه السياسة الافرادية شيئاً في العلاقات التجارية بين مجموع الامم اذ اختلت من جراءها قاعدة العرض والطلب وفقد التناسب بين الانتاج والاستهلاك. اجل ان هذه الوسائل عوضاً عن ان تخفف وطأة الازمة الاقتصادية زادت اضرارها مخرجاً فتتاقم الخطب وازداد البؤس بين الناس واصبح عدد العاطلين يعد بالملايين في كل بلاد حتى ان المدنية الحاضرة اصبحت اليوم مهددة بشوكة اجتماعية لا يعلم نتائجها الا الله اتقه الرأسماليون الى خطوة الحالة فقاموا في الآونة الاخيرة بسمون وراء التفتاح في ما بين الدول ويحتنون حكوماتهم لايجاد علاج شاف يضع حداً لهذه الازمة العمومية بالتصاغر والتعاون معاً بدلاً من ان تسمى كل دولة منفردة عن غيرها اذ ادركوا ان حياة الفرد في حياة المجموع وان كيان الهيئة الاجتماعية الحاضرة متوقف على حفظ كيان كل امة اقتصادياً ومالياً. ولذلك رأينا الولايات المتحدة وهي التي اصررت كل الاصرار منذ بضع سنوات على تنفيذ برنامج «يونغ» بمخافه — رأيناها من تلقاء نفسها تمنح مدينتها مهلة سنة لاستيفاء الديون بشرط ان يعملوا هم بدورهم المانيا سنة لدفع التعويضات الحربية. فالولايات المتحدة لم تحط هذه الخطوة الخطيرة — في الوقت الذي فيه تعاني هي نفسها اشد ازمة مالية عرفتها في تاريخها — كرامة للانكليز والافرنسيين بل لانها تيقنت من ان المانيا على شفير هوة الافلاس والتوضى فاذا لم تعمل زمناً تتنفس فيه الصعداء اقلت حتماً ووقعت في احضان البولشفية وهذا اشد ما تخشاه الامم الديمقراطية اليوم

ولنفس السبب ايضاً نشطت فرنسا لتجدة المانيا فأقرضتها المال وسعت للتفاح معها على

وضع معاهدة تجارزة جديدة وهي التي ما فتئت تجاهر بأنها لن تتنازل عن ستميم واحد من الغرامة الحربية والتعويضات بموجب ما اقده برنابج « بونغ ». وقد رصبت انكلترا وفرنسا فوراً بالمهلة التي اقترحها الرئيس هوفر فانتعشت ألمانيا نوعاً وصدت عنها شبح الافلاس والنوضى الى حد ما ووافقتا الاخبار عن الاجتماعات المتتالية التي حصلت بين الوزراء الالمان والفرنسيين في باريس وبرلين ووشنطن . وهاهو ذا مؤتمر لوزان على الابواب . كل هذا مما يدل على شدة اهتمام الدول الاوروبية بمعالجة شؤون العالم الحالية . ولكنها - حتى الآن - كانت معالجة من قبيل « الترقيق » لا تطوي على علاج ناجع لاستئصال الداء . فالعالم اليوم أشبه بعليل يقاسي الآلام المبرحة واطباؤه عاجزون عن معرفة حقيقة الداء ووصف الدواء اللازم لاستئصال العلة فاكثفوا باعطاءه المخدرات لتسكين اوجاعه وقتياً بينما العلة تشتد حتى كاد المريض يدخل في طور النزوح . وازاء هذه الحالة الخطرة قام علماء الاقتصاد في مختلف البلدان كل يلتمس رأيه في اسباب الازمة الاقتصادية العالمية وعلاجها . فهاهنا هذه الآراء متضاربة متباعدة كتبيلبيل الاسن في برج بابل وفي ما يلي بعض هذه الآراء أنبها بصورة مقتضبة ثم اعود الى بحث الموضوع من اساسه ولتقارىء ان يرى مدى التباعد وشدة التناقض بين هذه الآراء

(١) الافراط في الانتاج (٢) النقص في الاستهلاك (٣) الاسعار العالية (٤) الضرائب الباهظة (٥) ديون الحرب (٦) تهريب الاموال من بعض البلدان (٧) احجام الرأسماليين عن تشير اموالهم في مشاريع جديدة (٨) التوسع في منح الكريديتو لحد المبالغة (٩) تضيق دائرة الكريديتو (١٠) السخاء المعظم في الاسعاف العام (١١) تبذ المبادئ الاقتصادية التقليدية الحرة (١٢) الاهمال التام في ادارة الشؤون الاقتصادية الحرة

واما العلاجات فهي ايضاً متعددة ومتضاربة اذ كل صاحب رأي يصف العلاج المطابق لرأيه واليك بعضها : (١) الرجوع الى المبادئ الاقتصادية الحرة (٢) خفض الاسعار (٣) خفض اسعار المعنونات بالنسبة الى اسعار المواد الاولية (٤) رفع الاسعار (٥) زيادة المقدرة على الشراء (٦) توسيع نطاق الكريديتو والتمل على زيادة المقدرة على الشراء (٧) تخفيض الاجور (٨) اعادة الثقة المتبادلة بين الدول (٩) الاقلال من الانتاج على ان يكون بموجب خطة مرسومة راضية (١٠) العمل على عدم هبوط الاسعار (١١) توزيع الذهب في العالم على اساس معقول وبطريقة حكيمة (١٢) ايجاد تنام بين المنتجين لضبط الانتاج على قدر المستهلك (١٣) الرجوع الى التفضية والذهب معاً كأساس للتقد عوضاً عن ان يبقى الذهب وحده اساساً للتقد كما هي الحال الآن . وهكذا الى ما لانهاية له . على ان بعض هذه العلاجات خطير جداً وربما اودي بحياة المريض . ومهما يكن من الامر فن المؤكد ان حسن هذه العلاجات لا يمكن ان يكون وحده لحل الازمة الاقتصادية العالمية

## المخترعات والازمة

وقام في الآونة الأخيرة العالم الفرنسي الشهير المسمى برجرير - وهو من العلماء الذين ينزل عند رأيهم في الشؤون الاقتصادية - بقول ان السبب الاساسي لهذه الازمة العالمية هو استعمال المخترعات الحديثة في الصناعة دون ضابط ولا قيد مما يجبر اصحاب المصانع على تجديد الآلات ومعدات معاملهم تجديداً مستمراً . وعند ما يضطر صاحب المنع الى ابدال آلات مصنعه التي لم يكن قد استهلك قيمتها بعد بالآلات حديثة مجرأة لا تنتم الصناعات التي اوجدته المخترعات الحديثة العديدة نتيجة ذلك خسارة من رأسماله لا تعوض . واذا لحقت الخسارة بتجميع رؤوس الاموال في العالم كما هي الحال الآن فلها تقلل مما يعادلها من مقدرة اصحاب الرأسمال على المخترع وكذلك الاستغناء عن الايدي العاملة والاقتصاد في المواد الأولية الناتجة عن استعمال تلك المخترعات الحديثة يبيان البطالة بين طبقات العمال فتقل المقطوعية وتراكم البطالة فتزول الثقة ومنها الكريدتو فيكثر الافلاس وتستحكم الازمة

ومن هذا يستخلص الاستاذ برجرير القاعدة الاقتصادية الآتية : « لا يجوز ادخال المخترعات الحديثة على الصناعة الا اذا كانت القاعدة الناتجة عنها اكبر من الخسارة التي تسببها » على ان هذه القاعدة التي يقول عنها الاستاذ برجرير انها المفتاح الوحيد لحل الازمة الاقتصادية العالمية ليست بالشيء المتشكك اذ انها القاعدة الاساسية التي تحث عليها الصناعة منذ نشأتها وهي حقيقة ثابتة لا يختلف فيها اثنان ويجدر بارباب الصناعة ان يتذكروها في وقت تعددت فيه المخترعات والمستحدثات لعدداً سريعاً يبعث على الدهشة . ومن رأي الاستاذ المذكور ان يؤولف ارباب الصناعة ابي الرأسماليون نقابة من بينهم فتلح كل مخترع جديد وتشرف على طريقة استعماله بحيث لا يكون تطبيقه مغايراً للقاعدة المشار اليها آنفاً اي بعبارة اخرى يكون من شأن النقابة هذه ان تمنع الانقلابات والتطورات في الصناعة الناتجة عن المخترعات الحديثة الا اذا كانت الحالة تستدعي ذلك حتى لا يسيء الناس استعمالها في غير اوانها فتأتي بالشر والتكيات بدل الخير المرجو منها

هذا ما ادل به الاستاذ برجرير ولكننا امام الحقيقة الراهنة لا يمكننا ان نعلم برأيه وراه آخذاً بالنتائج دون الاسباب ورأيه هذا مع ما فيه من منطق وحقيقة لا يختلف عن غيره مما ذكر آنفاً اي انه لم يصب كبد الحقيقة من حيث الاسباب الاساسية للازمة العالمية بل اكتفى بمعالجة الاعراض الظاهرة بمخدر وقتي ومن وجهة واحدة لان معالجته تنحصر فقط في وجوب الاقتصاد في كلفة الانتاج الصناعي . على ان ازمة الصناعة ليست سوى نقطة في بحر الازمة الاقتصادية العمومية والارتياكات المالية فهي نتيجة امر واقع وليست من مسبباته فتزول متى تحسنت احوال العالم العمومية . وعلى سبيل المثال لدحض رأي الاستاذ المذكور نذكر صناعة

السيما التي لم تؤثر فيها الازمة العالمية لاقبال الناس على دور السيما فزهت وتقدمت تقدماً سريعاً متفرداً وما كانت المستنبطات الحديثة التي ادخلت عليها والاموال الكثيرة التي تنفق في سبيل اقتنائها وانشاءة دورها الا ليقة الرحبة لتؤخر سير تقدمها او تورطها في الازمة الآخذة الآن بمخناق الصناعات الاخرى . هل ياترى اذا توقف الجمهور عن ارتياد دور السيما بحجم اصحابها عن موالاة التحسين فيها حتى تنبني الازمة ؟ وهكذا قل عن كل صناعة اخرى بل عن كل تجارة بل عن الزراعة نفسها فانه متى احجم الجمهور عن الاستهلاك وقعت الازمة بلا محالة ولكن احجام الجمهور عن الاستهلاك او عبارة اخرى فلة المشتري او ضعف المقدرة على المشتري ليس بمحدد ذاته سبباً يصح الكفوت عليه بل هو نتيجة مسببات اخرى تتناولها في ما يلي وهي التي اودت بالعالم ال هذه الازمة العمومية التي نكدت عيش الناس في جميع البلدان ان الذين كانوا اطفالاً في سنة ١٩١٤ لا يمكنهم الآن ان يدركوا كنه الحالة بل يظنّون الى الازمة نظروهم الى لغز تعذر عليهم حلّه وذلك لانهم طاشوا في زمن انقلب فيه كل شيء رأساً على عقب واسبح نيه انشراذ قاعدة يعمل بها والقاعدة الاساسية شواذاً. اما الذين كانوا في سن الرشد والادراك عام ١٩١٤ الذين عرفوا العالم اذ كان كل شيء في موضعه الطبيعي — هؤلاء لا يصعب عليهم ان يدركوا كنه الحالة ويحلّوا هذا اللغز الذي هو ليس بالحقيقة لغزاً

### تريارة الضرائب

ان وراء هذه الازمات والمصائب اسباباً اساسية ظاهرة لمن يقابل الحاضر بالماضي اولها الزيادة الصادحة في النفقات العمومية والخصوصية زيادة لم يعرفها العالم في الماضي . ففي اثناء الخمس عشرة سنة الاخيرة بلغت الضرائب والنفقات العمومية في فرنسا وايطاليا والمانيا اربعة اضعاف ما كانت عليه سابقاً وفي سويسرا ثلاثة اضعافه وفي انكلترا واميركا نحو خمسة اضعافه . ومن غريب الامور ان المدنية الحاضرة تكاد لا تعبر هذا المرض الاجتماعي التمثال اقل اهتمام . كان من اصعب الصعاب فيما مضى على اية حكومة كانت حتى الاوتوقراطية منها فرض ضريبة جديدة ولو صغيرة على شعبها حتى ان معظم الثورات التي سجلها التاريخ ترجع اسبابها الاساسية الى زيادة الضرائب بل كانت بالحقيقة حرباً عليها . فكيف يمكننا ان نضر الآن هذه الضرائب الفادحة التي فرضتها الحكومات على شعوبها في مدة الخمس عشرة سنة الاخيرة دون اقل مقاومة او تدمير ؟ لماذا سلمت الشعوب بهذا الاستبداد المالي عن طيبة خاطر حتى ان معظم الناس كان لا يعرف تماماً مدى فداحته وهو يدفع الضرائب الاميرية غير مبال بالارقام الهائلة التي وصلت اليها ؟

اننا نجد بعض التعليل لهذا اللغز الغامض في حالة التقدم واليسر التي وصل اليها العالم .

وما اليسر سوى كثرة المال . ولما كانت الضرائب تدفع بالنال فكما كثرت المال قلت وطأة الضرائب على دافعيها والعكس بالعكس اذ من الاسباب الاساسية التي كانت تهيب بالاس في سالف العصور الى الثورة والامتناع عن قبول الضرائب قلة النقد المتداول بين الايدي . بدأ تنصر الذهب في سنة ١٨٤٨ لما اكتشفت معادن كاليفورنيا واستراليا واخذ انتاج الذهب يزداد تدريجاً سنة بعد سنة حتى اصبح المال مرفوراً وبعبارة اخرى اصبح العالم غنياً . وهكذا اخذت الحكومات تنفق من دون حساب وميزانيات نفقاتها تزايد مع مرور السنين واعتاد الناس القيام بهذه النفقات من طريق الضرائب دون ان يشعروا بتزايدها . الا ان ازدياد المال بين الايدي كان اسرع من ازدياد الضرائب . وهكذا قد اعتادت ام الغرب في اثناء خمسين سنة تقريباً دفع ضرائب الحكومات ومواجهة زيادة النفقات عن رضى وقبول . وهذا امر طبيعي اذ من البديهي ان اسلم يدفع ضريبة عشرين غرشاً عند ما يكون دخلي مائة غروش بينما استصعب جداً وربما تعذر على دفع ضريبة عشرة غروش اذا كان دخلي فقط ثلاثين غرشاً وزيادة النفقات والضرائب التي شهدناها منذ خمس عشرة سنة والتي بلغت اربعة وخمسة اضعاف ما كانت عليه قبل الحرب العالمية ليست الا نتيجة طبيعية لزيادة النقد في العالم تلك الزيادة الناجمة . ان الحرب العالمية قد كدست الذهب عند ام وحرمت امماً اخرى منه ولكن الام التي اضطررتها الحرب الى ائناق ما كان لديها من الذهب اوجانياً منه لم تشعر بضيق مالي في السنين القلائل التي تلت الحرب اذ ان تضخم النقد الورق قد اوجد اليسر والبصراحة حتى في البلدان التي نكبت ثمر التكتيات في الحرب . تلك ظاهرة غريبة تبعث على الدهشة ولكن حقيقة الامر ان ذلك اليسر لم يكن الا وهمياً لا اساس له . والاغرب من ذلك ان هذا اليسر الوهمي الذي تمتعت به الام التي بليت بتكتيات الحرب قد زاد في يسر الامم الاخرى التي تجمّع الذهب عندها وكان غناها حقيقياً . وكان العالم قد اصابه شيء من الخجل من حالة اليسر ووفرة المال — هذا اليسر الذي كان نصفه حقيقياً ونصفه وهمياً — حتى اخذت الحكومات تنفق دون ما حساب وتزيد في الضرائب اضعاف الاضعاف والناس كالسكارى لا يعرفون للمال قيمة يدفعونه ويصرفونه ذات الجبن وذات الشمال غير حاسبين للغد حساباً ولكن دوام الحال من المحال لما انتضت بضع سنوات حتى تبدل ذلك اليسر عسراً . قلت للارياح بل تضاءلت وخفضت المعاشات وعم الكساد الزراعة والصناعة والتجارة ومجزت جميع الدول عن سد العجز في ميزانياتها . وجيش البطالة الذي بلغ الملايين اصبح عالة على المجموع . فكيف يمكن والحالة هذه ان يشتر الناس على دفع الضرائب الفادحة التي كما بينا سابقاً قد بلغت حداً قصياً . انها اليوم تنقل كاهلهم وكانوا بالاس لا يشعرون بعبأها . ومن ام المشاكل التي تواجهها الشعوب اليوم هي مشكلة الضرائب وكيف يحمل هذا الحمل الثقيل دون ان ترزح تحته

التجارة مبادرة

لماذا لم تدرك أوروبا في سنة ١٩١٩ انه بعد حرب لم تبق ولم تدر دامت اربع سنوات كان يجب عليها الاقتصاد الكلي مدة لا تقل عن عشر سنوات وأنه كان يجب على الحكومات ان تكون قدوة للانفراد في ذلك ؟ لماذا ونحن في عصر النور قد ندامنا عن هذه الحقيقة وناقضناها بكل ما اوتينا من قوة ؟ على انه يظهر ان التعامي عن الحقائق الجوهرية اصبح من امرضا الاجتماعي في عصرنا الحاضر. وها هي معضلة التعويضات والديون الدولية التي تزداد تعقيدا سنة بعد سنة مثال بليغ على هذا المرض القتال. نعم انه مرض فتال لان التعويضات الحربية والديون الدولية بمخاتها الزاهية هي سبب آخر بلا شك لهذه الازمة الطاحنة والعجز عن حل معضلتها راجع لهذا التعامي بل لهذا الجهل . يجب عجب كيف ان أوروبا واميركا في هذا العصر الذي توصل فيه العلم الى نزع الحقيقة من قلب الرمان بل الى سير غور المادة حتى اخضعها لمشيئته تجاهلتا قاعدة اساسية في علم الاقتصاد درستها انا عند ما كنت تلميذا ودرستها قبلي وندرسها بعدى ملايين التلاميذ في المدارس . تلك القاعدة الاساسية التي بني عليها علم الاقتصاد والتي لا يمكن تجويلها او الزيادة عليها او النقصان منها هي ثابتة بجوهرها كقاعدة الحماية التي تعطينا ٤ من جمع ٢ مع ٢ بلا مزيد ولا نقصان وهي ان الشجرة مبادلة أو مقايضة بين متاع ومتاع أو خدمة وخدمة وان العملة ليست سرى رمز للاشياء المتبادلة . واما اذا كانت العملة ذهباً فلها هي ايضاً تصبح متاعاً خاصاً أو « بضاعة » تفصح المقايضة بها مع بضاعة أخرى . واما العملة هو الذهب وليس ورق النقد الا رمزاً للعملة الذهبية ومقياس قيمته ما يدعاه من الذهب. فاذا كان الورق النقدي لا يرتكز الى مبلغ من الذهب بنسبة ٤٠ بالمائة على الاقل تعرض للهبوط بل كلما نقص مقدار الذهب الاحتياطي نقصت قيمة الورق النقدي وهذا ما وقع للمارك الالمانى وللفرنك الفرنسي والفرنك الايطالي واليرة الانكليزية . ونحن اذا قلنا مبادلة وجب علينا الا نلتمس ان المبادلة هي بالحقيقة بين بضاعة وبضاعة باعتبار ان الذهب اي النقد الذهبي هو ايضاً بضاعة من نوع خاص فالبلاد التي لا تستخرج الذهب يتحتم عليها مشترها من غيرها من البلدان التي تقتنيه وحيث ان البيع والمشتري هما بالحقيقة مقايضة يتحتم عليها دفع ثمنه بضاعة اى بمبادرة تجارية معروفة عليها ان تصدر الى البلاد الاخرى بضاعة من انتاجها كي تستورد بقيمتها ذهباً متى فهمنا هذه الحقيقة الزاهية تجملت امامنا معضلة التعويضات الحربية والديون الدولية التي ينس منها العالم اليوم والتي تعتبر من المسببات الاساسية لهذه الازمة الطاحنة ووقتنا مذهبوليز متسائلين لماذا تغاضت الامم عن هذه الحقيقة فزاد تغاضها تعقيداً للازمة. لماذا لا تقرر بصحة هذه القاعدة الاساسية فتعمل بموجبها عرضاً عن ان تناقضها هذه المناقضة العمياء ؟

فلسلها مثل الرجز الذي امسك بالحقبة من ذنبها فلدسته عرضاً عن ان يعكها من عنقها ويهشم رأسها . وهنا لا بد لي من شرح هذه النقطة ولو ببسور :

عند انتهاء الحرب فرض الحلفاء المنتصرون على ألمانيا المغلوبة غرامة حربية كبيرة منحروها تعويضات عن الخراب الذي سببته الحرب لهم بعضنا معتدية عليهم . وتفرق الحلفاء بعد الصلح وكل منهم مدين للآخر والجميع يدينون لأميركا بمبالغ فاحشة . وإذا كانت هذه التعويضات والديون الدولية لتستوفى تماماً وفي مواعيد استحقاقها استغرق ذلك مدة لا تقل عن خمسين سنة ووجب في خلالها على دول أوروبا ان يدفع بعضها لبعض الآخر مبالغ كبيرة سنوياً وان تبصت بقسم كبير من هذه المبالغ عبر الاملانتيكي الى الولايات المتحدة . زد على ذلك ان الامم التي خرجت من الحرب وخزائنها طائفة بالمال كالاتحاد السوفياتي والدول المحايدة اترضت بقي الدول الأوروبية والأميركية واوستراليا مبالغ كبيرة من المال على ان تتقاضاها اياها دفعات سنوية فأصبح العالم بأسره مديناً بعضها لبعض على وجه لم يسبق له مثيل من قبل . فاذا اخذنا بعين الاعتبار القاعدة الاقتصادية القائلة ان التجارة مقيضة وانه لا يمكن الحصول على المال الا لقاء بضاعة كان من الضروري ازالة الحواجز حتى تصبح هذه المقايضة سهلة لا يعترض سبيلها معترض وحتى تصبح المقايضة اي التجارة حرة بملئها من كل انقيود بين الامم . فهل هذا ما فعلته الدول ؟ كلاً انها عمدت ما يناقضه على خط مستقيم

### الغرامير الأمريكية

هذه اميركا تتطلب من دول أوروبا استيفاء ما لها بدمتها من الديون وفي الوقت نفسه تمنح بضائع أوروبا من دخول بلادها فكيف يستطيع الثامن ان يفي دينه اذا حرمه الذائن من الوسيلة الوحيدة التي بها يمكنه وفاء الدين . ومن اغرب الامور ان اميركا ما زالت منذ الحرب تمد الحلفاء بالمال وهؤلاء من القروض الجديدة يمدون الديون القديمة . ومعنى ذلك ان اميركا تفي نفسها بنفسها . وهذه دول الحلفاء تتطلب من ألمانيا دفع التعويضات الحربية ولكنها بالوقت نفسه قد اقتنت ارض اميركا واقامت الحواجز الجمركية العالية على البضائع الألمانية في بلادها وفي مستعمراتها حرمت ألمانيا الوسيلة الوحيدة التي تمكنها من الحصول على المال لوفاء ديونها واقامتها بتعهداتها . ثم ان الحلفاء اقتدوا ايضاً باميركا فقدموا الى ألمانيا قروضاً مالية كانت تساعد على دفع اقساط التعويضات بارقاتها . فكان الحلفاء يدفعون باليمنى ويقبضون باليسرى . ان هذه لعصري مهزلة يجب ان يندى منها خجلاً حين القرن العشرين

ولقد شعر العالم بعائبة هذه المتناقضات وما لازمة الآخذة بخناقها اليوم وفقدان الثقة ووقوف دولاب الأشغال سوى نتيجة طبيعية لها . لقد فقدت الثقة تماماً فاصحاب الاموال يتمنعون عن تشتيل اموالهم بل هم يذنبونها خوفاً عليها من الضياع والمصارف قبضت يدها





صورة نقل المطابع المركزية في أوروبا وذلك قبل أن رقت النكلا حواجرها من عهد قريب  
مقتطف يوليو ١٩٣٢  
العام صفحة ٢٢٥

باتاً عن التسليف وانقطع رامت التجارة والصناعة والزراعة في جمود تام . ويعتبر النقائت المالىون ان الديون الدولية اصبحت جميعها متزعزعة غير ثابتة وان نصف العالم اليوم مهدد بالانفلاس . لقد تجمّع الذهب في بلدان معلومة وحرمت باقي البلدان منه ولكن ليس من الانصاف ان نلوم فرنسا واميركا مثلاً عن ادخار الذهب وامتناعهما عن اخراجه بعضه قروض للغير اذ لا توجد دولة الآن يكون الدين مأموناً لسيها . والواقع ان اميركا وفرنسا يرتعبان جداً في تصرف الذهب المتراكم عندهما — اذ لا فائدة لهما من وفرته — لو وجدنا ضباناً كافية لقروض جديدة . ان العوامل أو المسببات التي سقتها آنفاً كافية وحدها لان تنزل بالعالم شر التكتبات والازمات المالية والاقتصادية فكيف بنا اذا اضفنا اليها عاملاً آخرأ بعيد التأثير شديد الوطأة ، عاملاً مباشراً أجمع معظم النقائت المالىين والاقتصاديين على أنه ام جميع العوامل التي اودت بالعالم الى هذه الازمة الطاحنة ألا وهو هبوط قيمة النقد النضي

### الذهب والفضة

ولقد تنبأ المستر موتاجو نورمن حاكم بنك انكلترا في سنة ١٩٢٦ عن مستقبل الحالة التجارية والاقتصادية وتأثير هبوط قيمة الفضة فيها فجاءت الحوادث منذ ذلك الوقت مصداقاً لتنبؤه وهذا ما جاهر به وقتئذ قال : — ان التقلبات المنجائية صموداً كبيراً أو هبوطاً شديداً في قيمة النقد النضي تؤثر مباشرة في قيمة الأشياء التي اسماها النقد الذهبي . وهذه التقلبات من شأنها بت القروض في المعاملات المالية والتجارية لانها تنقد الثقة للممول عليها في هذه المعاملات خصوصاً في الهند والصين حيث الفضة من سالف العمور الى يومنا هذا هي عملتهم الوحيدة التي درجوا عليها . فبنسبة هبوط قيمة النقد الفضي تنقص مقدرة ستمائة مليون من البشر على المشتري وهذا مما يتردي حتماً الى هبوط قيمة البضائع والمصوغات الاوربية والاميركية المبر عنها بالذهب . هذا ما قاله حاكم بنك انكلترا في سنة ١٩٢٦ اي نحو سنة بعد ما اقررت انكلترا رسمياً اتخاذ الذهب وحده دون الفضة اسماً لتقدمها وبذلك فقدت الفضة قيمتها النقدية كصلة ثابتة واصبحت عرضة للتقلبات اذ يفقدان تلك الميزة ميزة النقد الثابت فقدت الفضة قيمتها المعنوية واصبحت متاعاً كباقي الامتعة خاضعاً لتعاودة العرض والطلب . وكانت النتيجة ان تدهور الروبي الهندي الى حد لم يسبق له مثيل فقد كانت الليرة الانكليزية قبل ١٩٢٥ تعادل ١٦ روبياً فاصبحت بعد ذلك بمبلغ ٣٣ روبياً . وهكذا وبالنسبة نفسها سقطت قيمة النقد في الصين ويران وياي وبقية بلدان آسيا التي يرتكز تقدمها على الفضة . ومتى تذكرنا ان معظم صادرات اوربا واميركا الصناعية تسهلك في بلدان آسيا وعلى الاخص في الصين والهند لقاء المواد الاولية والغذائية التي تستوردها اوربا من هذه البلدان تبيّن لنا جلياً مقدار الاذى الذي حلّ بتجارة الصادرات الاوربية والاميركية من جراء توقف الهند والصين ويران الخ

عن استيراد هذه البضائع الا انشيء التقليل منها . فتكندست البضائع في اميركا واوروبا وتدهورت اسعارها ولم يعد لها من مخرج للتصدير . خلقت الازمة التي يقاسي العالم منها الامرين .  
والر القاريء ما قررتة لجنة ما كلالن الدولية في هذا الشأن

« ان السبب الاساسي للازمة العالمية هو تدهور الاسعار تدهوراً هائلاً قاتلاً لتجارة والصناعة والزراعة كائنا كل ما على الارض من عقارات ومنقولات اصبح يحس الثمن للبرحة غير معقولة . وبناء عليه لا بد لحل هذه الازمة من إيجاد الوسائل الناجعة التي تزول (اولاً) الى ارتفاع الاسعار الى مستوى اعلى جداً مما هي عليه الآن (وقائياً) الى تسيبها على هذا المستوى ما امكن . ولا يكون ذلك ممكناً الا اذا تصفم العالم الحقائق الآتية وعمل بموجبها ان زول الاسعار او هبوط قيم الاشياء هو بالحقيقة صعود في قيمة المعدن الذي تتقايس به هذه الاشياء اي النقد الذهبي واذا قلنا هبطت الاسعار فكأننا بمباراة اخرى نعني ان قيمة الذهب قد ارتفعت . اذا عز الشيء ارتفعت قيمته وعلى العكس اذا توفرت سقطت قيمته . وحيث ان مقدار الذهب في العالم قد نقص كثيراً اذا قيس بالحاجة اليه فان قيمته قد ارتفعت هذا الارتفاع الهائل نعتبر عنه الآن بسقوط أسعار الاشياء وان لجنة ما كلالن تعتبر انه في سنة ١٩٤٠ يصبح الذهب نادراً بالرغم من جميع الوسائل لتوزيعه في العالم حتى انه لا يعود كائناً للقيام بالعرض المطلوب منه كعملة يتداول الناس بها . فمن الضروري والحالة هذه إيجاد طريقة اخرى تقوم بحاجة التجارة :و المقايضة الدولية

ان الصين والهند والمكسيك ويران تستعمل الفضة اساساً لنقدها فمن المحقق اذاً انه اذا تبنت النقد النضي على اساس نسبة ثابتة بينه وبين النقد الذهبي تسبح المعاملات التجارية مع هذه البلدان سهلة جداً وتزول جميع العراقيل . واذا سار من الممكن استيفاء الديون التجارية سواء بالنقد الذهبي او بالنقد النضي على اساس نسبة ثابتة بينها تسطت ولا شك التجارة بين الشرق والغرب والمنت من قيودها وعات الى مجراها الطبيعي

ان الاعتراض الوحيد على هذه النظرية هو امكان الافراط في انتاج الفضة فيما لو زاد العالم واتخذها اساساً للنقد فيصبح عرضة للتقلبات والمضاربات فلا يعود يصلح عندئذ ان يكون نقداً ثابتاً . ولكن هذا الاعتراض فاسد من اساسه لان النسبة بين ما يستخرج من الفضة وما يستخرج من الذهب لم تتغير منذ اربعمائة سنة بل في اثناء الخمسين سنة الاخيرة كانت نسبة الفضة المستخرجة الى الذهب اقل من المعتاد . زد على ذلك انه عندما ارتفعت قيمة الفضة الى اقصى حد ممكن لم تحصل زيادة في المقدار المستخرج منه بل بقي على النسبة نفسها — والمقادير التي تستخرج اليوم من المعادن اقل من المقادير المستهلكة سنوياً . انما السبب الوحيد في سقوط قيمة الفضة في السنوات الاخيرة هو المبيع من جانب الحكومات لمقادير هائلة

من العملة الفضية التي فقدت قيمتها النقدية بعد تثبيت النقد الانكليزي على أساس الذهب سنة ١٩٢٥. وهذا ما يحل بالذهب نفسه فيما لو فقد قيمته النقدية أي قيمته كعملة دارجة ثالثة هنا وصلنا الى نتيجة حاسمة لا جدال فيها اذا عاد العالم واستعمل الفضة مع الذهب أساساً لنقد وهي سقوط قيمة النقد اجمالاً لو فترته وهذا معناه كما بينا آنفاً ارتفاع قيم اسعار الاشياء التي تشتري بهذا النقد وبعبارة اخرى لتقطيع قيمة النقد الذهبي بنسبة ارتفاع قيمة النقد الفضي بنفس النسبة ترتفع قيم الاشياء التي اساسها النقد الذهبي. عندئذ يستطيع الهندي مثلاً ان يشتري الكيبو الانكليزي كما كان في الماضي بـ ١٦ روبية لليرة الانكليزية عوضاً عن ٣٣ روبية كما هي الحال اليوم فتزداد قوته على المشتري وتعود اوروبا واميركا الى تصدير بضائعها بأسعار رابحة الى بلدان آسيا فتنتعش الصناعة ويقل عدد العاطلين وتعود التجارة بين الشرق والغرب الى مجراها الطبيعي. أفليس من الغباوة ان تتفانى اليوم اوروبا عما يستهلكه سبائة مليون من البشر ؟ اما النسبة الاساسية بين الفضة والذهب التي يجب تثبيت قيمة النقد الفضي عليها فان الطبيعة نفسها قد اوجدتها فما من ضرورة لتفتيش عنها. ان الطبيعة قد اوجدت هذين المعدنين اللذين استعمالهما الناس معاً كمنفعة لتعامل منذالف المصور والطبيعة نفسها قد دللتنا على نسبة قيمة الواحد للآخر لانها تخرج لنا من الارض على معدل ١٦ اوقية فضة لكل اوقية ذهب . منذ الوف السنين من عهد التينيقين والصريين والاشوريين حتى سنة ١٨٧٣ بعد المسيح عندما تركت المانيا اساس النقد الفضي وانضمت الذهب وحده اساساً لنقدها ثم تبعها في ذلك ام اخرى — حتى تلك السنة كان مثال الذهب يساوي ١٤ او ١٦ مثقالاً من الفضة — أما الآن فنمثال واحد من الذهب يساوي ٧٧ مثقالاً من الفضة . ناقض الناس الشرائع الطبيعية فانقضت هذه الشرائع منهم . لعل خطورة الحالة والخطر الذي يهدد كيان المجتمع الآن والخوف من وقوع اوروبا واميركا في برائن الشيوعية — لعل هذه الامور تهيب بالدول الكبرى الى التضامن معاً على قم هذا الشر الدائم من جذوره وذلك

( اولاً ) — بتخفيض الضرائب وتخفيفها عن كاهل الناس — وهذا ممكن اذا اتحدت الحكومات في تقاسمها وعسى ان يكون مؤتمر نزع السلاح خطوة في هذا السبيل ( ثانياً ) إلغاء التعويضات الحربية والديون الدولية او لذا كان هذا مستحيلاً فالغاء المواجز الكمركية بين البلدان عموماً وجميع العراقيل الموجودة الآن في طريق التجارة حتى تصبح التجارة حرة طليقة فيسهل وفاة الديون اذ يصبح التبادل في الاشياء محروماً من القيود الحالية ( ثالثاً ) — الرجوع الى النقد الفضي ليدعم النقد الذهبي فتنتعش التجارة بين الشرق والغرب وبتنامشها تنتعش الصناعة في اوروبا واميركا ويعود العمال الى المعانع والزراع الى الحقول ولا يعود اصحاب الرأسمال يخافون من ضياع اموالهم واتعابهم فتعود الثقة بين الناس كما كانت في الماضي